الملحق الأول

هذه هى القضية .

توضيح المصرف العربى الدولى

تلقت الشعب توضيحا من المصرف العربى الدولى حول ماجاء فى مقال الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد (عدد ٢/٩/٨٦) بشأن القرض الذى منح للسيد إبراهيم الأبراهيم من المصرف ، وقال البنك : انه نفس التوضيح الذى سبق أن أرسله د . مصطفى خليل إلى جريدة الأهالى حين أشارت فى يناير ١٩٨٥ إلى هذه الواقعة وجاء فى التوضيح .

(١) أن السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى قد أودع لدى المصرف العربى الدولى فى فبراير ١٩٧٩ ستة ملايين دولار أمريكى لمدة عام .

(٢) تقدم سيادته بطلب لإقراضه مبلغ عشرة ملايين فرنك سويسرى بالفائدة السائدة فى ذلك الوقت ، وفقا للأسعار الدولية ، مضافا إليها هامش ربح للمصرف ، وذلك بضمان وديعته المبينة عاليه (٦ مليون دولار) وليس بضمان شخصى .

(٣) ولما كانت قيمة الوديعة الضامنة تفوق فى قيمتها مبلغ القرض . فقد قام المصرف بتدبير المبلغ بالعملة السويسرية من السوق على حساب العميل ، وأقرضه للسيد إبراهيم الإبراهيم بضمانة الوديعة ، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط والأوضاع المصرفية المعتادة .

(٤) فى نهاية العام ، وفى تاريخ استحقاق القرض ، قام السيد إبراهيم الإبراهيم بسداد قيمة القرض (١٠ مليون فرنك سويسرى) والفوائد وهامش الربح وكافة العمولات المستحقة للمصرف ثم استرد الوديعة عند استحقاقها .

وبذلك يتبين أن المصرف قد أجرى عملية مصرفية سليمة مائة ٪ المائة ، وتستند إلى ضمان يفوق قيمة القرض ، فلم تكن هناك أ

مجاملة للمقترض ، بل ولم يكن السيد يحيى عمر من بين أعضاء مجلس إدارة المصرف المنتدبين . ولا كانت له سلطة تنفيذية تخوله التأثير فى منح القروض .

تعليق على التعليق :

عندما يلتقى تقرير الرقابة ورد المصرف العربى الدولى أو غيره فى ساحة ، فإنى أصدق تقرير الرقابة ، لأنها جهة محايدة لا مصلحة لها . ومن هنا أقول : إنى استندت فى هذه الواقعة إلى تقرير الرقابة وهو مؤرخ فى ١٢/١/١٩٨٠ أى أن تحقيقاته جرت سنة ١٩٧٩ ، وتقرير الرقابة فى ص ١٠ يقول :

قام رئيس مجلس الإدارة بمنح العميل يحيى عمر العضو المنتدب للمصرف العربى الدولى قرضا قيمته ٢ مليون دولار بلا ضمان ، بالرغم من رفض أجهزة البنك ولجانه الموافقة على هذا القرض .

- لم يتحرج رئيس مجلس الإدارة أن يثبت أن العميل شريك له فى بنك « ارتوك » بتكساس ، والذى يرد ذكره فيما بعد ، فيما يتعلق بانحرافات رئيس المجلس .
- أتضح فيما بعد ، أن موافقة رئيس المجلس على منح العميل هذا القرض ترجع لسبب آخر ، وهو مجاملته للعميل الذى وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى ، على منح رئيس المجلس قرضا قيمته ٦ مليون (ستة ملايين) دولار من المصرف العربى الدولى ، وذلك لاستخدامه بمعرفة رئيس المجلس ولصالحه الشخصى فى المضاربة بالعملات الأجنبية فى أسواق المال .

ويعود تقرير الرقابة الإدارية فى ص ١٣ منه يقول :

تبين أن كبار المساهمين ببنك أرتوك وأعضاء مجلس إدارته هم :

- السيد سليمان الحداد (كويتى) رئيس مجلس إدارة .
- السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى .
- السيد يحيى عمر (الليبى الاصل) العضو المنتدب للمصرف العربى الدولى .

● .... الخ

إذن تكررت صفة السيد يحيى عمر عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى فى موضعين ، وفى صفحتين من تقرير الرقابة الإدارية ص ١٠ وص ١٣ .

كما ثبت أنه اقترض مليونين بلا ضمان من البنك الإفريقى العربى ، وأنه شريك إبراهيم فى بنك آرتوك .
فالمصالح متبادلة .

أنا لا أكتب من فراغ ، ولكن بتوثيق وتحقيق من يحمل المسئولية .
وهنا أتساءل :

ينكر المصرف العربى الدولى ، أن السيد يحيى عمر كان عضوا منتدبا له .. هل ينكر أيضا أن السيد عبداللطيف الكيب (ليبى) وان السيد عبدالهادى الجطيلى (ليبى) كانا العضوين المنتدبين .

ويسهل جدا على السيد يحيى عمر نائب رئيس مجلس الإدارة كما يقر تعليق المصرف العربى الدولى ، أن يطلب منهما الموافقة على قرض إبراهيم الإبراهيم ، وهو زميله فى بنك آرتوك .

هل ينكر المصرف العربى الدولى أن السيد يحيى عمر باعتباره ، نائب رئيس مجلس الإدارة وكبير الاعضاء الليبيين أو أقدمهم . ويتمتع بصلاته القوية مع الحكومة الليبية . يستطيع التأثير ، ثم هو كنائب رئيس مجلس الإدارة يراقب التنفيذ . وله سلطة على الاجهزة المنفذة .. وهو بهذا كله لا يشكل النفوذ فحسب ، ولكن النفوذ والتنفيذ معا .

إن رد المصرف العربى الدولى يشبه دفوع المحامى الذى يعجزه الموضوع الرئيسى ، فيلتمس المخرج منه فى الشكليات .

ردوا على الموضوع الأصلى .

ويفيد التعليق سرعة رد السيد رئيس مجلس الوزراء ، الأسبق الدكتور مصطفى خليل ورئيس مجلس الإدارة الحالى على جريدة الأهالى فأين كانت هذه السرعة فى حسم الأمر بعد تقرير الرقابة الادارية الذى أرسل إليه فى حينه ؟

والآن أتساءل عما ورد فى تعليق المصرف العربى الدولى :

- هل الوديعة وقدرها ستة ملايين دولار باسم إبراهيم الإبراهيم شخصيا أم باسم شركات يسهم فيها آخرون ؟
- هل الوديع مطلقة أم مقيدة بشروط ؟
- هل الغرض من قرض الفرنكات المضاربة ، أم لصالح عمل إنتاجى فى مصر ؟ هل سأله المصرف العربى الدولى وهذا من حق البنوك فى حالة القروض ؟
- ما هو سعر الفائدة فى هذا القرض ؟ هل هو سعر لندن مضافا إليه فائدة هامشية ٢,٥ ٪ للبنك ؟

لقد ثبت كما ذكرت من تقرير الرقابة ، أن السيد عمر يحيى اقترض من البنك العربى الإفريقى وثبت من رد المصرف الدولى نفسه أن إبراهيم الإبراهيم اقترض من المصرف العربى الدولى ، فما هو السر فى تبادل القروض ، وإن كنا نعرف الجواب جيدا .

بقى سؤال هام

لقد أعطانا هذا الرد قرار الاتهام للسيد إبراهيم الإبراهيم الذى لم يكن قد مضى على حضوره إلى مصر عام ونصف إذ عين فى البنك فى يوليو ١٩٧٧ والوديعة فى فبراير ١٩٧٩ .

كيف تجمع له ستة ملايين من الدولارات فى أقل من سنتين ليضعها وديعة ؟ وإذا كان قد جاء بها عند حضوره فلماذا تأخر فى الإيداع ؟

إنى أطالب البنك أن ينشر وثائق هذه الوديعة على الرأى العام الذى تمزقه هذه القضية وتثير استياءه .

كما أطالب الدكتور مصطفى خليل أن يفسر موقفه من تقرير الرقابة الإدارية الأول الذى بدأ من عنده ، أى أنه كان أول من أرسل إليه التقرير حين كان رئيسا للوزارة ، ادخلوا فى الموضوع كفى تعويما وتعتيما .

المراجع والمصادر
حسب ورودها فى الكتاب

- التقرير التحليلى لمجموعة البنك العربى الدولى .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٠ .
- مجلة البنوك العدد ٢٢٥ صادر فى فبراير سنة ١٩٨٦ .
- قانون تأسيس البنك .
- مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد ٤٤ السنة الحادية عشرة اكتوبر سنة ٨٥ .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٨٤ .
- خطابات مسئولين بالبنك العربى الإفريقى .
- ميزانية البنك سنة ١٩٨٥ .
- التقرير السنوى للبنك سنة ١٩٨٥ .
- Middle East Money
- Meeds
- تقرير تفتيش البنك المركزى فى ٣/٣/١٩٨٤ .
- جداول .
- خطاب نائب مدير عام الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .
- كتاب (حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى) .
- قانون العقوبات .
- مجلة عالم البنوك - يوينو ١٩٨٦ .
- مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية) .
- مجلة المصارف والبنوك عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
- مجلة المال للشرق الأوسط المجلد الثانى عدد (٥) ١٩٨٦ .
- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .
- مجلة القضاة العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ .

- عبدالله النديم فى مجلة الأستاذ جـ ٢٨ السنة الاولى العدد ١٨٩٣/٢/٢٨ .
- كتاب (الإجرام السياسى) تاليف Louis Proal ترجمة الأستاذ حسن الجداوى .
- قانون الشركات .